الدكتور لاطرش محمد
جامعة القاضي عياض
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
مراكش

القانون التجاري المغربي والمقارن

- نظرية الأنشطة التجارية.
- نظرية التاجر.
- أحكام مؤسسة الأصل التجاري.

الطبعة الثالثة 2026

الفهرس

مقدمة..... 5
فصل تمهيدي : مدخل الى القانون التجاري..... 9
الفرع الأول : ماهية القانون التجاري ومكانته ضمن فروع القانون..... 9
المبحث الأول : في التعريف بالقانون التجاري..... 9
المطلب الأول : التعريف المفاهيمي..... 9
المطلب الثاني : التعريف الوظيفي للقانون التجاري 12
المبحث الثاني : مكانة القانون التجاري ضمن القانون الخاص..... 14
المطلب الأول : القانون التجاري قانون براغماتي..... 14
المطلب الثاني : القانون التجاري قانون بالهام مدني..... 15
الفرع الثاني : نظرة حول مراحل تطور القانون التجاري 17
المبحث الأول : من تاريخ التجار إلى القانون التجاري 17
المبحث الثاني : من القانون التجاري إلى قانون الأعمال..... 20
الفرع الثالث : نطاق تطبيق القانون التجاري وتميزه عن المفاهيم المتشابهة..... 21
المبحث الأول : نطلق القانون التجاري..... 21
المطلب الأول : النظرية الشخصية للقانون التجاري..... 21
المطلب الثاني : النظرية الموضوعية 22
المطلب الثالث : النظرية المختلطة كما تبناها القانون المغربي..... 22
المبحث الثاني : تمييز القانون التجاري عن غيره من المفاهيم المتشابهة 23
المطلب الأول : تمييز القانون التجاري عن قانون المقاولة..... 24
المطلب الثاني : تمييز القانون التجاري عن قانون الأعمال..... 25

المطلب الثالث : تمييز القانون التجاري عن القانون الاقتصادي 27
المبحث الثالث : نواقص القانون التجاري الكلاسيكي 27
المطلب الأول : خصائص وجوهر القانون التجاري 28
المطلب الثاني : التكامل ما بين القانون المدني والقانون التجاري 29
الفرع الرابع : أصالة القانون التجاري ومصادره 31
المبحث الأول : أصالة قواعد وتقنيات القانون التجاري 32
المطلب الأول : المميزات ذات الطابع الموضوعي 33
الفقرة الأولى : قيام المعاملات التجارية على عنصر السرعة والائتمان 33
أولا : أساس التجارة هو المضاربة والسعي نحو تحقيق الربح 34
1 - على مستوى بعض القواعد الجوهرية 35
أ - إثبات المعاملات التجارية 36
أ/1 - حرية الإثبات في المادة التجارية 36
أ/2 - تقييد الإثبات في الميدان التجاري 37
ب - نظام التقادم في الميدان التجاري 39
2 - على مستوى الإجراءات 39
أ - آليات فض المنازعات التجارية 40
أ/1 - القضاء التجاري 40
أ/2 - التحكيم التجاري 41
ثانيا : قيام المعاملات التجارية على عنصر الائتمان في الميدان التجاري 42
1 - النسبة للتضامن بين المدينين 43
2 - بالنسبة لإجراءات التوقف عن الدفع 43
الفقرة الثانية : الطابع الدولي والتطور المستمر للمؤسسات التجارية 46
أولا : التطور المستمر للمؤسسات التجارية ولقواعد القانون التجاري 46

ثانيا : الطابع الدولي والموحد للقانون التجاري..... 47
المطلب الثاني : مميزات القانون التجاري ذات الطابع الشخصي..... 48
الفقرة الأولي : دور ومكانة المعاقد في الميدان التجاري..... 49
الفقرة الثانية : أهمية نظرية في الميدان التجاري..... 50
المبحث الثاني : مصادر القانون التجاري..... 51
المطلب الأول : مصادر القانون التجاري الرسمية..... 53
الفقرة الأولي : القوانين التجارية المكتوبة..... 53
أولا : القانون التجاري الداخلي..... 53
ثانيا : الاتفاقيات الدولية..... 57
ثالثا : قواعد القانون التجاري المستمدة من فروع القانون العام..... 58
الفقرة الثانية : القانون التجاري غير المكتوب..... 59
أولا : العادات القانونية -العرف-..... 59
ثانيا : العادات الاتفاقية..... 61
الفقرة الثالثة : المصادر التفسيرية للقانون التجاري..... 64
أولا : الاجتهاد القضائي..... 64
ثانيا : الاجتهاد الفقهي..... 65

الباب الأول
نظرية النشاط التجاري

تمهيد وتقسيم..... 69
تمهيد..... 71
الفصل الأول : نظرية النشاط التجاري بين التحديد التشريعي والفقهي..... 75
الفرع لأول : التحديد التشريعي للعمل التجاري..... 75
الفرع الثاني : التحديد الفقهي للعمل التجاري..... 78

المبحث الأول : المعايير ذات الطابع الاقتصادي 79
المطلب الأول : نظرية المضاربة 79
المطلب الثاني : نظرية الوساطة في التداول 82
المبحث الثاني : المعايير القانونية 83
المطلب الأول : معيار المقاولة 83
المطلب الثاني : نظرية الحرفة 84
الفصل الثاني : تصنيف الأنشطة التجارية 87
الفرع الأول : تصنيف الأعمال التجارية بناء على معيار موضوعي 87
المبحث الأول : الأعمال التجارية بالشكل 88
المطلب الأول : الكمبيالة 88
الفقرة الأولى : شروط التوقيع على الكمبيالة 89
الفقرة الثانية : النتائج المترتبة على التوقيع على الكمبيالة 89
المطلب الثاني : السند لأمر 90
المطلب الثالث : الشركات التجارية بالشكل 91
المبحث الثاني : الأعمال التجارية بالطبيعة 92
المطلب الأول : الأنشطة التجارية القائمة على التوزيع 93
الفقرة الأولى : الشراء بقصد البيع 93
أولا : الأعمال الزراعية الطبيعية 94
ثانيا : الأنشطة المرتبطة بالعمل الزراعي 96
ثالثا : الأنشطة الفكرية 97
رابعا : المهن الحرة 98
الفقرة الثانية : موضوع ومحل الشراء 100
أولا : المنقولات 102

ثانيا : العقارات 102
الفقرة الثالثة : نية البيع 103
أولا : إثبات نية البيع 104
ثانيا : الغاية من نية البيع 105
المطلب الثاني : مقاولات كراء الأموال 105
الفقرة الأولي : شراء المنقولات المادية أو المعنوية بنية تأجيرها 105
الفقرة الثانية : اكتراء المنقولات من اجل إجرائها من الباطن 106
المطلب الثالث : الأنشطة التجارية المرتبطة بالإنتاج وتحويل الأموال 106
الفقرة الأولى : الأنشطة الصناعية 106
الفقرة الثانية : مقاولات أشغال البناء 110
الفقرة الثالثة : أنشطة الخدمات 111
أولا : أنشطة الخدمات العادية 111
1 - مقاولات النقل 111
2 - مقاولات التزويد بالمواد والخدمات 112
3 - مقاولات الملاهي والعمومية 113
ثانيا : الأنشطة المالية 114
1 - عمليات مؤسسات الائتمان 114
2 - عمليات التامين بأقساط ثابتة 115
ثالثا : الأنشطة المرتبطة بالوساطة 115
1 - السمسرة 115
2 - الوكالة بالعمولة 116
3 - مكاتب ووكالات الأعمال والأسفار والإعلام والإشهار 117
الفقرة الخامسة : مقاولات استغلال المستودعات والمخازن العمومية البيع بالمزاد العلني 118

الفقرة السادسة : عمليات التنقيب عن المناجم والمقالع واستغلاله 118
الفرع الثاني : تصنيف الأعمال التجارية بناء على معيار شخص 119
المبحث الأول : الأعمال التجارية بالتبعية 119
المطلب الأول : تعريف العمل التجاري بالتبعية وشروطه 120
الفقرة الأولي : الأساس المنطقي 121
الفقرة الثانية : الأساس القانوني 122
المطلب الثاني : تطبيقات نظرية التبعية المدنية 122
المبحث الثاني : الأعمال المختلطة 123
الفقرة الأولى : الأعمال التجارية بالنسبة للطرفين 123
الفقرة الثانية : الأعمال التجارية تجاه أحد الأطراف 124
الفقرة الثالثة : النظام المزدوج 125
أولا : القواعد المسط 125
ثانيا : القواعد الجوهرية 126
1 - على مستوى نظام الاثبات 126
2 - على مستوى التضامن 126
الفقرة الثانية : النظام الموحد 126
أولا : تطبيق القانون التجاري 127
ثانيا : تطبيق القانون المدني 127

الباب الثاني
التاجر

الفصل الأول : التجار المحترفين 135
الفرع الأول : الصفة التجارية للأشخاص الذاتيين 135
المبحث الأول : شروط ثبوت الصفة التجارية 135

المطلب الأول : الشرط الموضوعي : ممارسة العمل على سبيل الاحتراف أو الاعتياد 136
الفقرة الأولى : الاعتياد 136
الفقرة الثانية : الممارسة الاحترافية 137
المطلب الثاني : الشروط الذاتية المرتبطة بالشخص 140
الفقرة الأولى : ممارسة النشاط التجاري بشكل مستقل 140
الفقرة الثانية : الوضع بالنسبة لمساعد التاجر 140
الفقرة الثالثة : الاستثناءات : ممارسة التجار في الأصل التجاري المملوك للغير 141
1 - عقد التسيير الحر 142
2 - التوزيع التكاملي أو المندمج 142
المبحث الثاني : إثبات الصفة التجار 143
المطلب الأول : القرينة القانونية على الصفة التجارية 143
الفقرة الأولى : قرينة التقييد في السجل التجاري 143
الفقرة الثانية : قوة الشيء المقضي به 144
الفقرة الثالثة : السلطة التقديرية للقضاء للصفة التجارية 144
أولا : نطاق السلطة التقديرية للقاضي 144
ثانيا : متطلبات السلطة التقديرية للقاضي 145
المبحث الثالث : شروط ومقتضيات ولوج الحرفة التجارية 145
المطلب الأول : صور المنع القائمة على هاجس الحماية 145
الفقرة الأولى : حماية الشخص الراغب في ممارسة التجارة 146
أولا : القاصر ناقص الأهلية 146
ثانيا : البالغ ناقص الأهلية 147
الفقرة الثانية : حماية الحرفة التجارية 148
المطلب الثاني : صور المنع القائمة على هاجس الوقاية 149

الفقرة الأولى : النظام العام التوجيهي 151
أولا : القيود والإجراءات المفروضة على حرية ممارسة التجارة 151
ثانيا : خضوع حرية المبادرة لرقابة السلطات العمومية الاقتصادية 153
الفقرة الثانية : دور النظام العام الاقتصادي الحمائي 154
الفرع الثاني : الأشخاص الاعتبارية 155
المبحث الأول : الشركات التجارية بالشكل وباقي الأشخاص الاعتبارية 155
المطلب الأول : الشركات التجارية 155
المطلب الثاني : فيما يخص باقي الأشخاص الاعتبارية التجارية 156
الفقرة الأولى : الأشخاص الاعتبارية للقانون الخاص 157
الفقرة الثانية : الأشخاص الاعتبارية للقانون العام 157
المبحث الثاني : المهنيين غير التجار 158
المطلب الأول : الحرفيين 159
الفقرة الأولى : مفهوم الحرفي 159
أولا : النظام القانوني للحرفي 160
1 - النظام الإداري 160
2 - نظام القانون الخاص 160
الفقرة الثانية : المزارعون 161
أولا : تعريف الأنشطة الزراعية 161
ثانيا : نظام المزارع 162
الفقرة الثالثة : أصحاب المهن الحرة 163
المطلب الثاني : المقاولة l'entreprise 164
الفقرة الأولى : مفهوم المقاولة 165
أولا : المقاولة كمفهوم اقتصادي 165

ثانيا : المقاولة كواقع قانوني 165
الفقرة الثانية : الخصائص القانونية للمقاولات 167
أولا : تصنيف المقاولات 167
ثانيا : المقاولة والشخصية القانونية 168
الفصل الثاني : أثار اكتساب الصفة التجارية 170
المبحث الأول : المركز القانوني للتاجر 170
المطلب الأول : الالتزام بالقيد في السجل التجاري 170
الفقرة الأولى : تنظيم السجل التجاري 171
أولا : السجل المركزي 171
ثانيا : السجل المحلي 172
المطلب الثاني : أحكام القيد في السجل التجار 172
الفقرة الأولى : مسطرة التسجيل في السجل التجار 172
أولا : الشخص الطبيعي 172
1 - التسجيلات الأولية 172
2 - التعديلات على السجل التجاري 173
ثانيا : الأشخاص المعنويون 172
1 - بالنسبة لباقي الشركات غير شركات المساهمة 174
2 - بالنسبة لشركات المساهمة 174
أ- التقييدات التعديلية 175
ب- نقل المقر الاجتماعي للشركة 175
ت- إحداث فرع للشركة 175
الفقرة الثانية : التشطيبات على السجل التجاري 176
المطلب الثاني : التزام التاجر بمسك محاسبة منتظمة 178

الفقرة الأولى : حجية المحاسبة كوسيلة للإثبات 178
أولا : حجية المحاسبة في الإثبات لمصلحة التاجر أو ضده 178
1 - استخدام المحاسبة في الإثبات من تاجر ضد تاجر أخر 179
2 - استخدام المحاسبة في الإثبات ضد مصلحة التاجر 179
ثانيا : حجية المحاسبة في الإثبات ضد غير التاجر 179
الفقرة الثانية : طرق عرض المحاسبة أمام القضاء 180
أولا : التقديم 180
ثانيا : الاطلاع 180
أ- قضايا التركة أو الإرث 180
ب- القسمة 181
ت- التسوية أو التصفية القضائية 181
ث-حالة اشتراك الوثائق المحاسبة بين الأطراف 181

الباب الثالث
مؤسسة الأصل التجار

الفصل الأول : مفهوم الأصل التجاري وكبيعته القانونية 187
المبحث الأول : الزبناء كعنصر أو كنتيجة للأصل التجاري 187
المطلب الأول : الزبناء : الشرط الأساسي لوجود الأصل التجاري 187
المطلب الثاني : خصائص عنصر الزبناء 188
المبحث الثاني : عناصر الأصل التجاري كدعامة أساسية وضرورية لعصر الزبناء 190
المطلب الأول : العناصر المعنوية للأصل التجاري 190
الفقرة الأولى : الاسم التجاري 190
الفقرة الثانية : الشعار l'enseigne 192
الفقرة الثالثة : حقوق الملكية الصناعية 192

أولا : العلامة 193
ثانيا : براءة الاختراع 194
ثالثا : الرسوم والنماذج الصناعية 195
رابعا : باقي العناصر المعنوية 196
الفقرة الرابعة : مال العقود 196
المطلب الثاني : العناصر المادية للأصل التجاري : البضائع والأدوات والمعدات 197
المبحث الثاني : الطبيعة القانونية للأصل التجاري 198
المطلب الأول : مختلف التكييفات المقترحة للأصل التجاري 198
الفصل الثاني : استغلال الأصل التجاري 205
المبحث الأول : استغلال الأصل التجاري من قبل مالكه 205
المبحث الثاني : استغلال الأصل التجاري من قبل الغير : التسيير الحر للأصل التجاري 206
المطلب الأول : تكوين عقد التسيير الحر 207
الفقرة الأولى : الشروط الموضوعية 207
الفقرة الثانية : الشروح الشكلية 208
المطلب الثاني : أثار عقد التسيير الحر 209
الفقرة الأولى : الآثار المترتبة أثناء مدة سريان العقد 209
أولا : الآثار المترتبة بين الأطراف 209
ثانيا : الآثار المترتبة تجاه الغير 210
الفقرة الثانية : الآثار الناتجة عند انقضاء العقد 211
المبحث الثاني : صور تفويت ملكية الأصل التجاري 212
المطلب الأول : بيع الأصل التجاري 212
الفقرة الأولى : شروط بيع الأصل التجاري 212
أولا : الشروط الموضوعية 212

ثانيا : الشروط الشكلية 213
ثالثا : الشروط المتعلقة بالشهر 215
أ- إيداع العقد لدى كتابة الضبط 215
ب- التسجيل في السجل التجاري 216
ت- النشر في الجريدة الرسمية أو إحدى جرائد الإعلانات القانونية 216
الفقرة الثانية : أثار بيع الأصل التجاري 217
أولا : التزامات البائع 217
ثانيا : التزامات المشتري 218
المطلب الثاني : تقديم الأصل التجاري حصة في شركة 219
المبحث الثالث : استعمال الأصل التجاري على سبيل الضمان 220
المطلب الأول : رهن الأصل التجاري 220
الفقرة الأولى : شروط الرهن 220
أولا : بالنسبة للرهن الاتفاقي 220
ثانيا : الرهن القضائي 221
الفقرة الثانية : أثار الرهن 221
أولا : حق الأفضلية وحق التتبع 221
ثانيا : حماية الدائن المرتهن 222
المطلب الثاني : رهن أدوات ومعدات التجهيز 223
الفقرة الأولى : شروط الرهن 223
الفقرة الثانية : أثار الرهن 224
المبحث الرابع : حماية الملكية التجارية 224
المطلب الأول : مفهوم وحماية الأصل التجاري 224
المطلب الثاني : شروط تطبيق نظام الكراء التجاري 227

الفقرة الأولى : تركيبة العقد 228
أولا : مدة الكراء 228
ثانيا : أطراف عقد الكراء 228
الفقرة الثانية : محل عقد الكراء 230
أولا : المحلات التي يستغل فيها الأصل التجاري 231
المطلب الثاني : الشروط المتعلقة بالنشاط 232
الفقرة الأولى : وجود زبائن خاصين بالتاجر المكتري 232
أولا : وجود زبناء خاصين 232
ثانيا : أن يتعلق الأمر باستغلال تجاري في المحلات المكتراة 234
الفقرة الثانية : النظام القانوني الكراء التجاري 234
أولا : تنفيذ عقد الكراء التجاري 234
1 - مضمون الالتزامات 234
2 - الالتزام بأداء الثمن 235
أ- طبيعة حق المفتاح 235
ب- تحديد أجرة الكراء 236
ثانيا : الجزاء على إخلال المكتري بالتزاماته 236
الفقرة الثانية : حقوق المكتري 237
أولا : الامتيازات المتعلقة بالكراء 237
ثانيا : التنازل عن عقد الكراء 238
ثالثا : الامتيازات المرتبطة بالنشاط الممارس 239
أ- إعادة التخصص البسيط توسيع النشاط 239
ب- إعادة التخصص الجدري 239
الفقرة الثانية : إنهاء عقد الكراء التجاري 240

أولا : شكليات المطالبة بالإفراغ 240
1 - حالات التعويض الكامل 241
2 - حالات عدم استحقاق المكتري لأي تعويض 241
المطلب الثالث : حماية الأصل التجاري من المنافسة 242
الفقرة الأولى : تعريف المنافسة الغير مشروعة وتمييزها عن غيرها من المؤسسات المشابه 242
الفقرة الثانية : شروط تحقق المنافسة الغير المشروعة 243
أولا : الخطأ 243
ثانيا : الضرر 244
ثالثا : العلاقة 244
رابعا : الجزاءات المترتبة عن ثبوت أعمال المنافسة غير المشروعة 244
المراجع 245
الفهرس 249

توزيع
مكتبة المعرفة

70 د.